دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية – حالة مؤشر المعرفة العالمي – 2023–

Analytical Study of Knowledge Economy Indicators in Arab Countries – The Case of the Global Knowledge Index – 2023 –

ط.د بولعبايز أميرة [1] ، محفوظ مراد [2]

[1] مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، جامعة البليدة 2، (الجزائر)،
ea.boulabeiz@univ-blida2.dz

[2] مخبر المقاولة وتسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، جامعة البليدة 2، (الجزائر)،
Mourad2075@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 01 /2024/04 تاريخ القبول: 08 /2024/05 تاريخ النشر: 01 /2024/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تبني الدول العربية للاقتصاد المعرفي لسنة 2023، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي الصادر عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حيث أظهرت نتائج الدراسة تباينًا في ترتيب الدول العربية، وذلك من خلال تقدم الدول الخليجية، خاصة الإمارات وقطر بينما جاءت الدول العربية الأخرى في مراتب متأخرة بمؤشر معرفة ضعيف، أما باقي الدول العربية فكانت خارج التصنيف العالمي هذه السنة كالجزائر والعراق...الخ، وهذا ما يعكس اتساع الفجوة المعرفية بين هذه الدول.

كلمات مفتاحية: المعرفة، الاقتصاد المعرفي، مؤشر المعرفة العالمي، الدول العربية.

تصنيف JEL : O1; O3; O5; I25

Abstract:

This study aims to assess the extent of adoption of the knowledge economy by Arab countries in 2023, utilizing a descriptive analytical approach. It involved analyzing the indicators of the knowledge economy based on the Global Knowledge Index issued by the United Nations Development Programme's report in 2023.

The findings revealed a disparity in the rankings of Arab countries, highlighted by the advancement of Gulf states, particularly the United

Arab Emirates and Qatar, while other countries ranked lower with weak knowledge indicators. The rest of the Arab countries, such as Algeria and Iraq, were excluded from the global ranking this year, reflecting a widening knowledge gap among these nations.
Keywords: Knowledge, Knowledge Economy, Global Knowledge Index, Arab Countries.
Jel Classification Codes: O1; O3; O5; I25

1. المقدمة:

نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة تزايد انتاج المعارف وتضاعفت وتيرة تبادل المعلومات بين الافراد والجماعات والمؤسسات الى مستويات قصوى، مما ساهم في خلق اقتصاد قوي يقوم أساسا على المعرفة أطلق عليه اقتصاد المعرفة.

وقد نشأ هذا الاقتصاد نتيجة التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف أشكالها، ويمتاز بانه اقتصاد وفرة لاعتماده على المعلومات كمورد بدلا من الموارد الطبيعية القابلة للزوال، وبالتالي فهو يعد حجر أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أضحت الدول وبصفة خاصة الدول العربية تتنافس فيما بينها من اجل إعداد مخططات استراتيجية واضحة الرؤيا من أجل الانخراط بفعالية ضمن هذا الواقع المتسم بالتزايد المضطرد للمعرفة.

حيث أن تطوير اقتصاد المعرفة في الدول العربية يتطلب تقديم دراسة دقيقة وشاملة لمؤشرات الاقتصاد المعرفي. هذا المقال يهدف إلى تقديم دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي في الدول العربية سنة 2023، حيث سيتم تحليل مؤشر المعرفة العالمي ومؤشراته الفرعية بعمق لفهم مدى تطور الاقتصاد المعرفي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز وتحسين.

وفي إطار سعينا لفهم الحالة الراهنة للاقتصاد المعرفي في الدول العربية خلال عام 2023، يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤل التالي:

– إلى أي مدى يظهر تبني الدول العربية لاقتصاد المعرفة سنة 2023 من خلال تحليل مؤشر المعرفة العالمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل نضع الفرضيات التالية:

– تشهد الدول العربية تفاوتا في مدى تبنيها لاقتصاد المعرفة وهذا بسبب توسع الفجوة المعرفية بينهم.

- التعاون الدولي يساهم في تعزيز التبادل المعرفي بين الدول العربية.

1.1 أهداف الدراسة:

- تشخيص اندماج الدول العربية في اقتصاد المعرفة باستخدام مؤشر المعرفة العالمي.
- تحليل ترتيب كل دولة على مستوى الركائز المختلفة لمؤشر المعرفة العالمي.

2.1 أهمية الدراسة

- إبراز مستوى اندماج كل دولة في اقتصاد المعرفة.
- تحديد أهم الركائز التي تجعل دولة متقدمة في هذا المجال.

وللإجابة على الاشكالية المطروحة يستدعي منا التطرق الى المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة، وعرض أهم المؤشرات المعتمدة في قياس اقتصاد المعرفة، والقيام بتحليل لمؤشر المعرفة العالمي ومؤشراته الفرعية في الدول العربية، وفي الأخير عرض أهم النتائج المتوصل إليها وتقديم بعض الاقتراحات لمجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية للحاق بركب الدول المندمجة في اقتصاد المعرفة.

2. الجانب المفاهيمي

2.1. ماهية الاقتصاد المعرفي

يستدعي منا فهم موضوع الدراسة التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة باقتصاد المعرفة من مفهوم وسمات وأهم الركائز التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بالإضافة الى أهميته، وعرض أهم المؤشرات المعتمدة في قياسه.

2.1.1. مفهوم الاقتصاد المعرفي:

لقد تم استخدام عدة تعريفات لاقتصاد المعرفة، سنقوم بعرضها وفق الآتي:

- **تعريف 1**: يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه العملية الاقتصادية تهدف إلى إنتاج المعرفة عن طريق البحث والتطوير وتحضير التقنيات العلمية وكذا تأهيل الخبراء والتقنين. (ميريام، 2023).
- **تعريف 2**: يعرف اقتصاد المعرفة على أنه فرع من فروع الاقتصاد يهتم بالمعرفة، كما انه يعتبره ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو، وأيضا هو اقتصاد نتج عن تطور الرأسمالية. (ليلى، 2022)
- **أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** فعرفته بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يقوم على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات بطريقة إبداعية (Azuelos, 2016)

- **وفيما يخص البنك الدولي** عرفه بأنه الاقتصاد الذي يستخدم المعرفة بفعالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا عن طريق جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، إضافة إلى ضبط المعرفة من أجل التوافق مع احتياجاته الخاصة (حبيب، 2022).
- **وعرفه كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بأنه توزيع المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بمثالية في جميع الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وفي المجتمع وحياة الانسان الخاصة، إضافة إلى ترقية الحياة الإنسانية بصورة موازية، وهذا يتطلب بناء القدرات البشرية الممكنة والنشر الناجح لها (رشيد، 2023).

واستنادا لما سبق يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي بدورها لها دور كبير في تطوير شتى المجالات.

2.1.2. سمات الاقتصاد المعرفي

يقوم اقتصاد المعرفة على التطور التكنولوجي والمعلوماتي، ويتسم بتوفير فرص نمو أكبر في مجالات التجديد والابتكار، تبرز خصائص هذا الاقتصاد بوضوح فيما يلي (سليمان، 2018):

- لديه قدرة على إنتاج واستخدام المعرفة في شتى المجالات؛
- يعد الاقتصاد المعرفي الركيزة الأساسية لتحقيق كفاءة في العمليات الإنتاجية؛
- يتسم بكثافة المعرفة ويقوم على استثمار الموارد البشرية؛
- يشهد انتقال النشاط الاقتصادي من صناعة السلع إلى صناعة الخدمات المعرفية؛
- يعتبر عمليات البحث والتطوير محرك للتحول والتطوير المستمر؛
- يعزز ارتفاع الدخل للأفراد المتخصصين في المعرفة مع تزايد مهاراتهم وخبراتهم؛
- يتميز بالمرونة والسرعة في التغيير لتلبية الاحتياجات المتغيرة والانفتاح على المنافسة العالمية.

عموما يعتبر اقتصاد المعرفة ركيزة حيوية تعزز التقدم الاقتصادي والتطور المستدام في مجال التكنولوجيا والمعرفة. والجدول التالي يبين المقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي.

الجدول 01: المقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المعرفي

	الاقتصاد القديم	**الاقتصاد المعرفي**
الخصائص	مجال المنافسة	وطني	عالمي

التنظيمية	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الاعمال	منخفضة/متوسطة	مرتفعة
	دور القطاع العام	تجهيزي: -البنية التحتية -السياسات التجارية -الصناعات المقيدة	توجيهي: -الخصخصة -الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة -التكتلات الإقليمية -الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتنظيم	علاقة سوق العمل	تنافسية	تضامنية/ مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة تعلم بالممارسة
	أهداف السياسات	خلق فرص التوظيف	الأجور /الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	العلاقات مع المنشآت الأخرى	مغامرات / مخاطر مستقلة	الاتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	المكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل (العمل، رأس المال)	الابتكار، التجديد الاختراع والمعرفة.

المصدر: (خالد أحمد علي محمود، 2019)

2.1.3 ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي على أربعة ركائز أساسية نبينها في الشكل التالي:

شكل رقم 01: ركائز الاقتصاد المعرفي

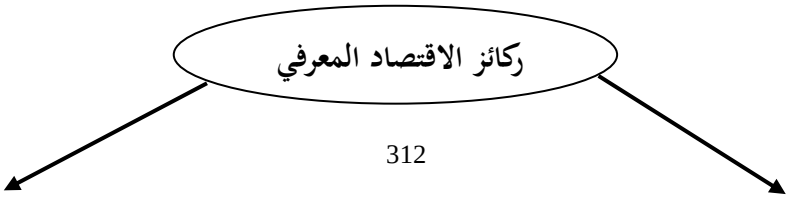

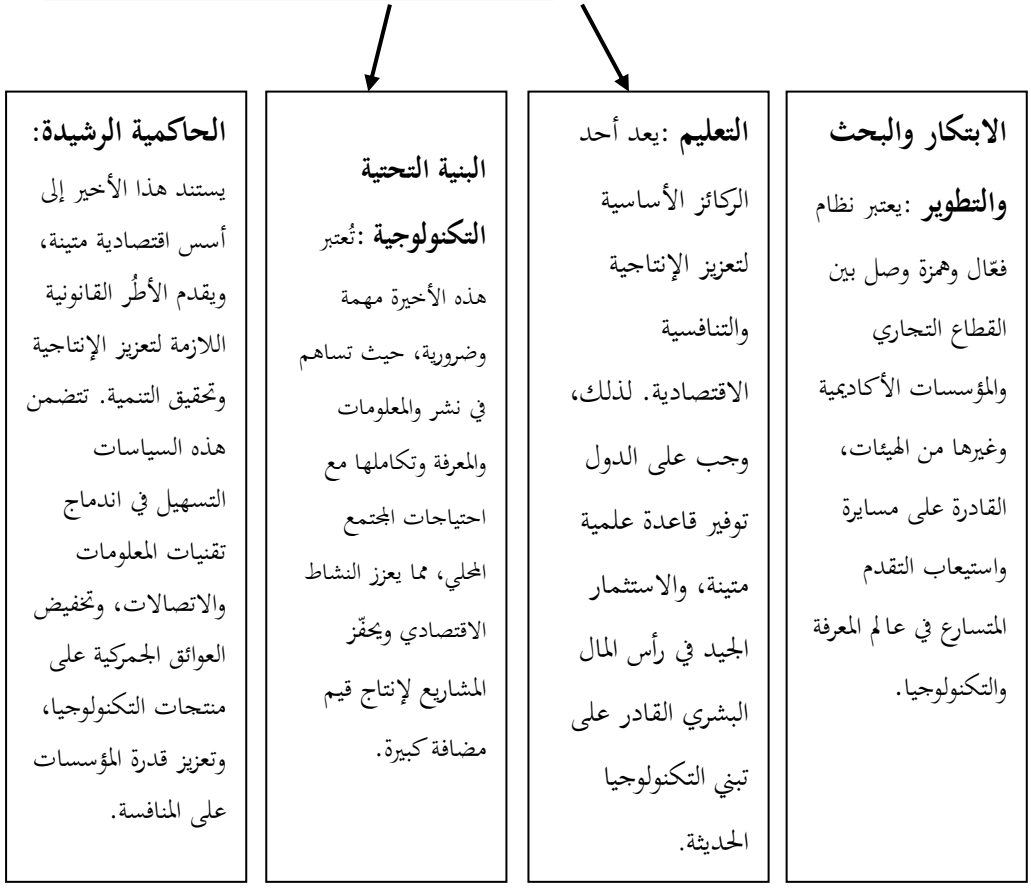

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر التالي (الله، 2016)

2.1.4.أهمية اقتصاد المعرفة:

تظهر أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور البارز الذي يلعبه في النمور والتطور الاقتصادي نذكر ها باختصار فيما يلي (حنيش، 2022):

- يتميز هذا الاقتصاد بمحتواه المتقدم والمعطيات الرصينة، زيادة على ذلك التقنيات الابتكارية التي يساهم في توليدها بشكل متزايد ومتسارع خاصة في الدول المتقدمة؛
- يعتبر مصدرا أساسيا لزيادة واستدامة النمو الاقتصادي؛
- يحسن الأداء الاقتصادي ويرفع مستوى الإنتاجية، ويقلل من تكاليف الإنتاج وتحسين جودته؛

- له دور كبير في زيادة الإنتاج والدخل القومي وتنمية المشروعات المختلف، وخلق فرص العمل؛

- يُعزز من التنمية استدامة، حيث يُشجع على استخدام تكنولوجيا ويُقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

من خلال ما سبق يتضح أن اقتصاد المعرفة المحرك الأساسي خاصة في الدول المتقدمة لعملية النمو الاقتصادي واستمرار تطوره.

3. الجانب التطبيقي

3.1 مؤشرات اقتصاد المعرفة

هناك العديد من مؤشرات المعرفة العالمي تابعة لهيئات دولية مستقلة، بحيث تختلف تركيبة هذا المؤشر من بيئة لأخرى، وقد تم اختيار مؤشر المعرفة العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم للمعرفة، تأكيدا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهميتها.

3.1.1. مؤشر المعرفة العالمي : (GKI) يُعَدّ مؤشر المعرفة العالمي أحدث مؤشر لقياس الاقتصاد المعرفي. وقد تم تصميمه كمبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة. تم الإعلان عن المؤشر في قمة المعرفة في الإمارات عام 2017. يهدف المؤشر إلى قياس المعرفة من خلال تقييم 199 متغير في 138 دولة، ويستند على سبعة محاور أساسية (دعاس، 2022) :

- **التعليم قبل الجامعي**: له دورًا فعال في بناء رأس المال المعرفي وتكامله مع نظام إنتاج المعرف؛
- **التعليم التقني والتدريب المهني**: يسهم في قياس ارتباط التعليم بسوق العمل وتوفير اليد العاملة المبدعة؛
- **التعليم العالي**: له دورًا أساسي في إنتاج واستخدام المعرفة في مختلف المجالات والمساهمة في تطوير البحث العلمي؛
- **البحث والتطوير والابتكار** يساهم في زيادة الإنتاج المعرفي على مستوى الدول وفي كل المجالات

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** تساهم بشكل كبير في إدارة في نظام المعرفة من اجل دعم جميع القطاعات؛
- **الاقتصاد:** يرتبط القطاع الاقتصادي بشكل كبير بالمعرفة ويعتبر المحرك الأساسي للتنمية المستدامة وخلق فرص التوظيف؛
- **البيئات التمكينية** عاملًا أساسيًا للربط بين القطاعات نظرا للترابط بينهم.

وسوف نعرض في الشكل الاتي المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي:

شكل رقم 02: المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي

المصدر : (الخليج، 2019)

3.1.2. مؤشرات اقتصاد المعرفة للدول العربية 2023:

ان اهتمام الدول العربية بمؤشرات اقتصاد المعرفة لعام 2023 يعكس تحولًا حيويًا نحو التنمية المستدامة والابتكار حيث تجسد هذه المؤشرات تقدم الدول العربية في مجال المعرفة، وسنحاول هنا عرضها وتحليلها.

3.1.2.1. مؤشر المعرفة العالمي :(GKI)

يُعد مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 أداة رائدة في مجال المعرفة والتنمية، (INDEX, 2023) إذ يسمح بالتعرف على ترتيب و مدى تطور الدول في مجال الاقتصاد المعرفي ، حيث تظهر الدول المصنَّفة في المراكز الأولى قيمة أعلى لمؤشر المعرفة والدول المصنفة في المراكز الأخيرة قيم أدني وسوف نعرض قيمة وترتيب الدول العربية عربيا وعالميا حسب مؤشر المعرفة العالمي في الجدول والشكل الاتي:

الجدول 02: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي 2023

الدولة	قيمة مؤشر المعرفة العالمي	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الإمارات	60.67	1	**26**
قطر	54.77	2	**39**
السعودية	54.47	3	**40**
الكويت	52.37	4	**44**
البحرين	48.1	5	**56**
سلطنة عمان	47.07	6	**66**
تونس	44.55	7	**81**
فلسطين	42.62	8	**89**
مصر	42.55	9	**90**
المغرب	42.45	10	**92**
الأردن	41.1	11	**97**
موريتانيا	29.19	12	**125**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

الشكل 03: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي 2023

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ اختلاف وتفاوت في ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي، حيث تظهر الإمارات وقطر في المراتب الأولى على الصعيدين العربي والعالمي. فقد احتلت الإمارات المركز 25 عالميًا بقيمة 60.67، تليها قطر في المركز 37 بقيمة 7754. هذا ما يُظهر ان الدولتين تملكان استثمارًا قويًا في مجال الاقتصاد المعرفي، أما بالنسبة للسعودية والكويت، يُظهر ترتيبهما في المراكز 40و44 على التوالي تقدما جيدًا في اقتصاد المعرفة، لكن يتطلب هذا التقدم جهدا إضافيًا، أما باقي الدول يأتون في المراكز الأدنى على الصعيدين العربي والدولي، مما يشير إلى حاجة ملحة إلى جهود تحسين في مجال التعليم والاندماج الاقتصادي المعرفي. اما باقي الدول العربية فهي لم تصنف هذه السنة مثل السنة الماضية، كالجزائر وليبيا...الخ أي أنها لاتزال تحتاج إلى تعزيز كبير في جهودها لرفع مستوى اندماجها في اقتصاد المعرفة.

3.1.2.2.المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي في الدول العربية سنة 2023:

لابد من دراسة وتحليل للمؤشرات الفرعية لاقتصاد المعرفة والتي من خلالها نستطيع معرفة مواطن الضعف والقوة لكل دولة من حيث اندماجها في اقتصاد المعرفة والتي سنذكرها فيما يلي:

- **مؤشر التعليم:**

يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، ، وينقسم إلى ثلاث مستويات تتمثل في التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي وسوف نعرض هنا ترتيب للدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي 2023.

الجدول 03: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعليم

الدولة	التعليم ما قبل الجامعي		التعليم والتدريب التقني والمهني		التعليم العالي	
	القيمة	الترتب العالمي	القيمة	الترتيب العالمي	القيمة	الترتيب العالمي
الإمارات	76.16	37	69.09	2	51	**47**
قطر	79.76	20	52.76	62	57.38	**28**
السعودية	70.93	57	57.03	40	44.72	**70**
الكويت	66.81	71	68.18	3	44.68	**71**

البحرين	67.94	68	62.24	21	35.68	**135**
سلطنة عمان	71.94	52	54.91	50	39.63	**86**
تونس	71.21	56	50.37	76	39.11	**87**
فلسطين	75.41	40	48.19	87	36.06	**100**
مصر	64.75	80	55.88	46	37.72	**92**
المغرب	58.63	91	49.84	79	33.06	**114**
الأردن	58.33	92	42.44	109	35.31	**105**
موريتانيا	31.68	126	33.48	129	22.06	**132**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال تحليل البيانات المقدمة في الجدول أعلاه نلاحظ تباين في ترتيب الدول العربية، فنجد أن الامارات احتلت المرتبة 47 عالميا في مجال التعليم العالي والمرتبة الثانية في التعليم التقني والمهني والمرتبة 37 التعليم ما قبل الجامعي، وهذا ما يعكس تفوقها في تقديم التعليم التقني والتدريب المهني بجودة عالية. أما قطر، فتحتل المرتبة 20 عالميًا في التعليم قبل الجامعي و62 في التعليم التقني والتدريب المهني والمرتبة 28 في التعليم العالي، هذا ما يؤكد ان الدولة مستمرة في تقديم تعليم عالي ذو جودة عالية. وتقديم جهودًا في تعزيز التعليم التقني والمهني والتعليم ما قبل الجامعي، أما بالنسبة لباقي الدول فتأتي في مراكز متأخرة ، وهذا ما يفسر بضرورة مواجهة التحديات التي تواجهها هذه الدول وتعزيز الجودة في مستويات التعليم.

- **مؤشر البحث والتطوير**

يمثل هذا الأخير أداة لقياس نشاط البحث والتطوير لدولة معينة، وسوف نعرض هنا مؤشر البحث والتطوير للدول العربية حسي مؤشر المعرفة العالمي 2023.

الجدول 04: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر البحث والتطوير

الدولة	**البحث والتطوير والابتكار**	
	القيمة	**الترتيب العالمي**
الإمارات	37.87	**29**

قطر	30.78	**47**
السعودية	37.9	**28**
الكويت	24.43	**88**
البحرين	22.11	**101**
سلطنة عمان	23.68	**92**
تونس	25.97	**73**
فلسطين	28.49	**58**
مصر	24.01	**90**
المغرب	25.97	**72**
الأردن	25.26	**82**
موريتانيا	21.93	**102**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الإمارات تتصدر المراتب الأولى في مجال البحث والتطوير والابتكار، حيث تحتل المركز الأول بتصنيف عربي والمركز 29 عالميًا بقيمة 37.87. يعكس هذا التصنيف التفوق من قبل الإمارات في تعزيز الابتكار وتقنيات البحث. تليها قطر في المركز الثاني عربيًا والمركز 47 عالميًا، مما يشير إلى جهودها الملموسة في هذا المجال. من جهة أخرى يظهر أن باقي الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، مما يشير إلى الحاجة الملحة لزيادة استثماراتها في تعزيز قدرات البحث والتطوير.

- **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

هو أداة لقياس مدى تطور استخدام لتقنيات المعلومات والاتصال في دولة معينة وسوف نعرض هنا مؤشر البحث والتطوير للدول العربية حسي مؤشر المعرفة العالمي 2023.

الجدول 05: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الدولة	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	
	القيمة	الترتيب
الإمارات	69.99	**14**
قطر	50.83	**58**
السعودية	65.43	**19**
الكويت	62.42	**26**

سلطنة عمان	59.34	**33**
البحرين	53	**49**
تونس	43.09	**81**
فلسطين	35.06	**100**
مصر	39.75	**85**
المغرب	45.4	**72**
الأردن	38.09	**92**
موريتانيا	27.99	**116**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال تحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الإمارات تتصدر المراتب الأولى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عالميا وعربيا، حيث تحتل المركز الأول بتصنيف عربي والمركز 29 عالميًا بقيمة 37.87. يعكس هذا التصنيف التفوق الكبير في هذا المجال. تليها قطر في المركز الثاني عربيًا والمركز 47 عالميًا بقيمة 30.78، مما يشير إلى جهود ملموسة في تعزيز مجالات التكنولوجيا والاتصال. على الجانب الآخر، يظهر أن هناك دولًا تواجه تحديات في هذا المجال، مثل موريتانيا التي تحتل المركز الأخير بقيمة 21.93، مما يشير إلى الحاجة الملحة لزيادة الاستثمار في تعزيز قدرات الدول في مجالات تكنولوجيا المعلومات.

- **مؤشر الاقتصاد** يمثل مؤشر الاقتصاد أداة لتقييم قوة وصلابة اقتصاد الدول، وسوف نقوم هنا بعرض ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الاقتصاد.

الجدول 06: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الاقتصاد

الترتيب العربي	الدولة	الاقتصاد	
		القيمة	الترتيب
1	الإمارات	66.94	**13**
2	قطر	64.98	**26**
3	السعودية	58.82	**39**
4	الكويت	65.04	**25**

5	سلطنة عمان	58.57	**40**
6	البحرين	53.44	**54**
7	تونس	45.75	**86**
8	فلسطين	43.12	**97**
9	مصر	45.9	**85**
10	المغرب	45.31	**87**
11	الأردن	49.68	**70**
12	موريتانيا	37.16	**119**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإمارات تتصدر المرتبة الأولى عربيا والمركز 13 عالميا بقيمة 66.94 في مؤشر الاقتصاد، هذا ما يعكس تميزها في الأداء الاقتصادي .تليها قطر والكويت عل التوالي في المركزين 26، 25 عالميًا، هذا ما يشير إلى أن اقتصاد الدولتين قوي، في حين تحتل السعودية وعمان المركزين 39، 40 عالميا على التوالي هذا ما يعكس أدائهما الاقتصادي الجيد مع استقراره، بينما أن باقي الدول العربية تظهر بقيم منخفضة نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير التطورات السياسية. هذا التحليل يشير إلى وجود اختلاف كبير في الاداء الاقتصادي بين الدول.

- **مؤشر البيئة التمكينية**

يعتبر مؤشر البيئة التمكينية أداة لتقييم شروط الاحتواء والدعم الضرورية للأفراد والمؤسسات لتمكينهم من إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها، وسوف نعرض هنا ترتيب الدول العربية حسب هذا المؤشر.

الجدول 07: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر البيئة التمكينية

الترتيب العربي	الدولة	البيئة التمكينية	
		القيمة	الترتيب
1	الإمارات	62.95	**45**
2	قطر	63.13	**44**
3	السعودية	53.64	**73**
4	الكويت	54.14	**71**

5	سلطنة عمان	53.09	**75**	**المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على**
6	البحرين	49.59	**90**	
7	تونس	50.59	**86**	
8	فلسطين	46.58	**101**	
9	مصر	42.06	**115**	
10	المغرب	51.26	**84**	
11	الأردن	51.51	**82**	
12	موريتانيا	36.38	**126**	

مؤشر المعرفة العالمي 2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات وقطر تتصدران المراتب الأولى عربيا و عالميا على التوالي ببيئة تمكينية قوية مدعومة. هذا ما يعكس الأداء القوي والتنوع في الاقتصاد في الدولتين، بينما تتمركز السعودية والكويت بمرتبتين 73،71 عالميا على التوالي وهذا ما يشير الى أن الدولتين تفوقًتا في خلق بيئة تمكينية قوية ، فيما تأتي سلطنة عمان والبحرين في المركزين 75، 90 عالميا على التوالي هذا ما يعكس الجهود مستمرة في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي. أيضا تظهر تونس و المغرب و مصر ببيئة تمكينية متوسطة .في حين تظهر الدول فلسطين وموريتانيا ببيئة تمكينية ضعيفة، وهذا نتيجة للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها الدولتين فهما تحتاجان الى مضاعفة جهودهما في توفير بيئة تمكينية فعالة قوية.

خاتمة

تظهر أهمية الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية بالتحسين المستمر في مؤشراته حيث أن التحسين المستمر في هذه الأخيرة يعد أمرًا لا غنى عنه و يمكن الدول العربية بأن تندمج في اقتصاد المعرفة وتبني مستقبلًا أكثر استدامة وتقدمًا تكون فيه المعرفة هي الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي.

حيث **خلصت الدراسة** إلى **النتائج التالية**:

- وجود تفاوت في ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي؛

- خروج باقي الدول العربية من التصنيف في مؤشر المعرفة العالمي من بينها الجزائر، ليبيا ...الخ؛
- الامارات تتربع في مجالات البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات ؛
- تمركز جل الدول العربية في أدني المراتب في مجال التعليم بمختلف مستوياته وكذا البحث والتطوير على عكس دول الخليج مما يجب على هذه الدول ان تولي اهتمام أكبر بهذه المجالات؛
- تسجيل أغلب الدول العربية نقاط معتبرة في مؤشر البيئة التمكينية يوحي برغبتها في تبني اقتصاد المعرفة.

ومما ذكر سابقا يمكن تقديم **الاقتراحات التالية**:

- على الدول العربية ان تستفيد من تجارب دول الخليج؛
- يجب على الدول العربية مضاعفة جهودها في الاستثمار في مجال التعليم لتعزيز المهارات وتحفيز البحث العلمي؛
- تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال البحث والابتكار لتعزيز مواكبتها لتطورات اقتصاد المعرفة؛
- تعزيز التعليم العالي وتوجيه الاستثمار نحو الابتكار والتطوير التكنولوجي لضمان تأهيل الكوادر الوطنية للمشاركة الفعّالة في اقتصاد المعرفة؛
- تفعيل دور المؤسسات البحثية والجامعات كمحركات للتطوير والابتكار في اقتصاد المعرفة

قائمة المراجع:

1. Azuelos, M. (2016). L'économie de la connaissance aux États-Unis : concepts, institutions, territoires. *Liza , 14*(01), 7. Consulté le 11 04, 2023, sur http://journals.openedition.org/lisa
2. INDEX, G. k. (2023). *https://www.knowledge4all.com/ar/gki#:~:text=%D9%8A%D9%8F%D8%B9%D8%AF%20%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D9%84%D8%B*

9%D8%A7%D9%85,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%B. Consulté le 2023, sur www.knowledge4all.com.

3. الخليج .(20 11 ,2019) .*مقال حول الإمارات الأولى عربياً والتاسعة عشرة عالمياً في مؤشر المعرفة* . Consulté le 11 25, 2023, surجريدة الخليج :
https://www.alkhaleej.ae/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8

4. بن ونيسة ليلى. (2022). اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة*(05)، 87.

5. حبيب, م. أ .(2022) .أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1985-2020 .*مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*.626 ,(02)*06* ,

6. حنيش, أ .(2022) .لاقتصاد المعرفي في الدول دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale, 16*(02), 63. .

7. خالد أحمد علي محمود, د. ا .(2019) .*العولمة واقتصاد المعرفة في ظل اليقظة التكنولوجية و الذكاء الاصطناعي* . الاسكندرية ، مصر: دار الفكر الجامعي.

8. دعاس, ف. ص .(06 ,2022) .دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي -دراسة حالة الجزائر .*مجلة ابحاث ودراسات التنمية*.401 ,(01)*09* ,

9. رشيد, و. ع .(2023) .واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي .*مجلة الاستراتيجية والتنمية* , *13*(01), 336.

10. سليمان, .(2018) .*اقتصاد المعرفة* .البحرين, كلية ادارة الاعمال والنظم المالية: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،34،35.

11. منذر منصور عبد الله. (2016). *الاقتصاد المعرفي* (الإصدار 01). الجنادرية 34،35.

12. ميريام, أ. ع .(01 03 ,2023) .دور المؤسسات الجامعية في تنمية اقتصاد المعرفة من خلال مؤسساتها الفرعية . *مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية*. 1485 ,(01)*08* ,